الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/46/946
S/24291
15 July 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٣٧ من جدول الاعمال
سياسة الفصل العنصري التي
تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مجلس الامن
السنة السابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة الى
الامين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصرى

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه الملاحظات الختامية التي أدلى بها صاحب النيافة كبير الاساقفة تريفور هاديلستون في اجتماع الاستماع الدولي بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا ، وتنفيذ اتفاق السلم الوطني الذي شاركت في اقامته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في لندن من ١٤ الى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ (المرفق) .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية للجمعية العامة في اطار البند ٣٧ ، ولمجلس الامن .

(توقيع) ابراهيم غامبري
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

المرفق

الملاحظات الختامية التي أدلى بها كبير الاساقفة تريفور هاديلستون يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ في اجتماع الاستماع الدولي بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا

لقد جرى هذا الاستماع الدولي بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا في لحظة حاسمة جدا من التاريخ - فنحن نشهد نقطة تحول في جهود شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي من أجل تحويل جنوب افريقيا من دولة للفصل العنصري الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وقد انعقد اجتماع الاستماع الدولي لأهداف ثلاثة هي :

(أ) الحصول على أدلة على العنف السياسي والخطر الذي يمثله على عملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا ؛

(ب) تقييم المبادرات التي جرت لوقف العنف ، والنظر فيما يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم به ؛

(ج) تنبيه الرأي العام الدولي الى القضايا المطروحة .

وقد حقق اجتماع الاستماع الدولي بوضوح هذه الأهداف . فقد أتاح للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتعرف على حقيقة العنف السياسي من طائفة واسعة من الخبراء والشهود من جنوب افريقيا ، ومن واقع مذكرات كتابية وتقارير ووثائق أخرى .

والمفهوم عموما أن جذور أسباب مسألة العنف في جنوب افريقيا هي نظام الفصل العنصري ، وأن اقامة دولة ديمقراطية جديدة موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا هي وحدها التي تضمن جوا يمكن أن يزدهر فيه السلم وتنهار فيه ثقافة العنف .

ومن الواضح أن العنف السياسي قد بلغ الآن مستويات تهدد بشكل جسيم احتمالات التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا . فقد أدى الى انهيار عملية التفاوض الجارية من خلال اتفاقية اقامة دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا ، وأصبح يتخذ شكلا يمنع بالتأكيد اجراء انتخابات ديمقراطية في كثير من أنحاء جنوب افريقيا .

وقد أتاح اجتماع الاستماع الدولي فرصة للتعرف على القضايا الاساسية التي يلزم تناولها لخلق مناخ يمكن أن تجري فيه مفاوضات مخلصة حسبما توخاه اعلان الامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا . وأهم هذه القضايا هي :

(أ) استمرار برنامج العمليات السرية الذي يقوم به حاليا نظام جنوب افريقيا ؛

(ب) وجود وحدات خاصة بها قوات أجنبية لها صلة مباشرة بزيادة العنف والتحريض عليه ، مثل قوات الحرس الشعبي (كويفوت) والكتيبة ٣٢ ؛

(ج) عدم ثقة الاغلبية السوداء بقوات الشرطة والامن ، فهي تعتبرها أداة لقمع من يحاولون اجراء تغيير ديمقراطي ؛

(د) العجز عن التحقيق السليم في أعمال العنف السياسي ومقاضاة الضالعين فيه ، بما في ذلك العجز عن حماية الشهود ؛

(هـ) التستر على حالات شارك فيها أعضاء القوات الامنية في التحريض على العنف السياسي واذكائه ؛

(و) تحويل كثيرا من الدور المخصصة لاحد الجنسين الى قواعد تشن منها الهجمات ؛

(ز) عدم ادخال ضوابط فعالة لحظر حمل الاسلحة الخطرة ، ورفض الشرطة تنفيذ الضوابط الحالية .

ولابد من أن يكون المسؤول الاول عن العنف السياسي هو نظام جنوب افريقيا ، لانه فشل في اتخاذ اجراءات فعالة لانهائه .

لقد كان المتوخى أن يكون اتفاق السلم الوطني ولجنة غولدستون جهازين للتصدي لهذه القضايا ، ولكن نظام جنوب افريقيا نجح في هدمهما . والحقيقة أن نظام جنوب افريقيا تجاهل كثيرا من توصيات لجنة غولدستون .

وقد أكدت الشواهد المقدمة إلى الاستماع الدولي عدم تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني ، ومن ثم تلزم الآن مبادرات خاصة منها إشراك المجتمع الدولي ، من أجل وضع حد للعنف السياسي .

وقد وُضعت هذه القضية فعلا موضع أنظار الامم المتحدة ، مع هيئات حكومية دولية مختصة منها منظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والاتحاد الاوروبي .

من اللازم الآن اتخاذ إجراء حاسم . وهناك ثلاثة تحديات مباشرة عاجلة هي :

أولا ، أن من واجب المجتمع الدولي أن يتدخل لايجاد أجهزة مناسبة لا تضمن فقط الرصد الفعال للعنف السياسي وما يلزمه من سلطات واسعة في التحقيق وغيره ، وإنما أيضا أن يكون سبيلا لإنهاء العنف ؛

ثانيا ، من واجب المجتمع الدولي أن يمارس أقصى ضغط ممكن على نظام جنوب افريقيا لكي يتخذ خطوات فعالة لوقف العنف بناء على المواقف التي أبدتها حركات التحرير والهيئات الدينية والنقابات وتنظيمات ديمقراطية أخرى ؛

ثالثا ، أن منع نظام جنوب افريقيا من استمراره في إحباط عملية إقامة نظام ديمقراطي جديد يستوجب مشاركة كاملة من المجتمع الدولي في هذه العملية كما دعا إليها إعلان الامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا .

ولا سبيل إلى إجراء مفاوضات مخلصة كما دعا إليها إعلان الامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ما لم يتخذ المجتمع الدولي الآن هذا الإجراء .

- - - - -